



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

العدد 270 يوليو 2005 - جمادى الأولى جمادى الثاني 1426

صوت البحرين

صراع تاريخي تتسع دائرته ويتجاوز مفردة المشاركة او المقاطعة

نحمد الله على معافاة الاستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين، وعودته الى وطنه، ونبتهل اليه سبحانه بان يمن على المرضى بالشفاء، وعلى الوطن بالحرية، وان يحفظ اهل البحرين وشعبها وهويتها، ويزيل عنها الظلم والاستبداد والحدق والضغينة، انه سمع مجيب الدعوات. اللهم ارفع المرض والعناء عن رموز الشعب، لا سيما الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب، وامنع كيد الحاقدين ومكائدهم عن ابنا البحرين، يا مجيب دعوة المضطرين.

اوضحت تقاعلات الاعتداء الخليفي الوحشي على ضحايا التعذيب عمق حقد هذه العائلة ضد من يعارضها، وخواء شعاراتها حول حرية التعبير وحرية التجمع. فقد فشل النظام حتى الآن في كشف هوية منفذي جريمة الاعتداء على اكثر من خمسين مواطنا لم يفعلوا شيئا سوى ممارسة حقهم المشروع في المطالبة بالفصاح من مرتكبي جرائم التعذيب، وهو حق تكفله الشرائع الدولية ودستور البحرين الشرعي ايضا. لقد كان موقفا بطوليا خروج هؤلاء الضحايا باسلوب حضاري رائع للمطالبة بما هو مكفول لهم دستوريا، وكان موقفا عدوانيا حاقتا اصدار الامر بشن العدوان الذي مزق ظهور الابرياء وفي مقدمتهم الناشط الحقوقي البطل، عبد الهادي الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان. لحظة الاعتداء تلك التي حدثت امام مرأى الشيخ حمد ومسمعه، وربما بأمره، يجب ان تبقى في ذاكرة الوطن، دليلا آخر على عدوانية هذه العائلة الحاكمة، التي لا تؤمن الا بالعنف والارهاب ضد ابنا البحرين. اما الجراح التي نطقت بالظلام على ظهور الضحايا، وما أكثرهم، فيجب ان تبقى رمزا لسمود الشعب من جهة، وارهاب العائلة الخليفية الحاكمة من جهة اخرى. فالحق لا يضيع، اذا كان هناك من يطالب به، والظلم لا يدوم، ما دام هناك من يحاربه ويواجهه، ولا يسيره ولا يستسلم له.

وماذا عن بقية سياسات هذا النظام الجائر؟ حتى هذه اللحظة ما تزال اساليب التخدير التي يمارسها عاملا للتشويش والتضليل وتزييف الحقائق واضعاف معنويات البعض، بينما المشروع الجهمي الخطير الذي تمارسه ضد البحرين وشعبها، يتم تنفيذه بحذافيره، بدون خجل، وبلا مواربة او مجاملة لاحد. ففيما يمارس الاستبداد على اوسع نطاق بعنوان الديمقراطية، تستمر سياسات تغيير هوية البلاد بشكل متواصل، وبلا مجاملة او مراعاة لاحد. الاستبداد لم يعد خافيا، حيث العائلة الخليفية خارج القانون والدستور، والشيخ حمد فوق السلطات، والتشريع بيد العائلة الخليفية تمرره عبر حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، زعيم عصابة الحقبة السوداء الذي ارتكب ابشع الجرائم بحق ابنا البحرين وشرع التعذيب والقتل خارج القانون واختلس اموال الشعب لبيني بها امبراطوريته، وحيث "الديمقراطيون الجدد" يستولون على الاراضي البحرية، ويمنحونها لاصدقائهم، ويتصرفون في امكانات الدولة لدفعها لتصبح ملكا خاصا لهم. ولتمرير الجريمة، تتم مشاركة بعض المنتفعين والانتهازيين من المواطنين ليصبحوا شركاء في الجريمة. لتكن هذه الحقائق واضحة امام الاحرار لكي لا نتجج اساليب التخدير والتشويش التي تنتهجها العائلة الخليفية الجائرة، ولكي يتضح عمق النهب الذي تمارسه. ولترتفع الاصوات الاحتجاجية ضد نهب الاموال النفطية التي ارتفعت ثلاثة اضعاف على الاقل في السنوات الثلاث الماضية، ولكن لم ينفق من تلك الزيادة شيء على الوطن والمواطنين، بل ذهبت الى جيوب اللصوص مصاصي الدماء.

التنمة صفحة (8)

* نظمت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب مسيرة "تطويق مركز المخابرات القلعة" وذلك في الذكرى السنوية لليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، وقد طالبت اللجنة الحكومة بتطبيق توصيات اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب، حول ملف الضحايا، ومحاكمة الجلادين، كما نظمت أكثر من 12 جمعية حقوقية وسياسية إعتصام بالمناسبة. بالصورة والافادات.

بطاقة شخصية



* إعتدت قوات الأمن والمرترقة بقيادة الضابط صلاح أبو قيس، على المعتصمين العاطلين عن العمل، في الإعتصام الذي أقيم بالقرب من الديوان الملكي، وقد حاصرت المخابرات والقوات الخاصة موقع الإعتصام وهاجمت المعتصمين بوحشية، ومن ثم أعتقلت الجميع ونقلتهم إلى مركز أمن الرفاع.

* "الاحد الأسود" يوم 19 يونيو اليوم الذي أطلق عليه على جريمة الاعتداء على إعتصام العاطلين، ففي مركز الرفاع بعد أن تم إعتقال المعتصمين العاطلين تم ضربهم في 1 ابريل 1995 مركز الأمن بعد ان رفضوا الخروج إلا بتحقيق في جريمة الضرب، وقد كان حاضرا الموقع المنطقة: بني جمرة

الاستاذ حسن المشيمع وصلاح الخواجة، وتسببت همجية المرترقة بجروح وإصابات بالمعتصمين، كسر فيها سن الضحية والقربان الذي جاء عبد الهادي الخواجة، وإصابات ليواكب سير قافلة الشهداء التي بليغى لموسى الستراوي، وعماد. بدأت بسقوط الهانبيين، ومثل سقوطه، أن همجية النظام لا

* أطلق كل من الاستاذ حسن تفرق في قتلها للسن أو العمر المشيمع وعبد الهادي الخواجة أو انهم مشاركون في المظاهرات وعبد الجليل السيفيس حركة ميدانية أم لا.

تسمية الأمور بأسمائها: تحويل الشيعة الى أقلية سكانية

الدكتور عبد الجليل السنكيس
28 يونيو 2005م

فقد عرفت البحرين بهويتها الإسلامية كما عرفت بولائها لآل البيت منذ ان قررت طواعية ان تدخل الإسلام، والتزمت بمنهج اهل البيت عليهم السلام، حتى ان اهلها رفضوا دفع الجزية بعد وفاة رسول الله (ص) بسبب ما طرأ على منصب الخلافة من تولي غير من نصبه رسول الله، فقيل انهم ارتدوا عن الإسلام، وحوربوا. وبقي شعب البحرين على ولاءه لاهل البيت عليهم السلام حتى يومنا هذا.

لقد تعزز لدى العائلة الخليفية، وبسبب محاولاتها عبر السنين إذلال ابناء البحرين، بأن الوسيلة الوحيدة للسيطرة التامة على الشعب وإسكات صوت المطالب الحقوقية الراضية لتمكين الأقلية الحاكمة ورفض محاولاتها لتغيير الهوية الإسلامية، هو بمقابلة هذه الأكثرية المحكومة بعدة وسائل تنتج بالأخير سكوناً وسكينة.

لقد قام مشروع العائلة الخليفية بقيادة حمد بن عيسى على دعامين: اولهما السماح بشيء من حرية التعبير (خارج وسائل الاعلام)، وثانيهما: استغلال فرصة الهدوء لانجاز مهمة تغيير التركيبة السكانية. وليس مستبعدا ان يكون حمد بن عيسى قد انتهى من تغيير التركيبة السكانية، حيث بدأ يدير البلاد وفق واقع جديد، في ما يلي بعض معالمه:

التعامل مع الطائفة الشيعية كأقلية:

فمنذ خروج الإستعمار البريطاني وتكوين الدولة الحديثة، جاء تكوين الحكومة على مر التاريخ الحديث بأقلية شيعية مقصودة، وقد استمر ذلك حتى يومنا هذا. ومع ذلك، فقد التزمت العائلة الخليفية بعد خروج البريطانيين، بمبدأ المحاصصة المتساوية (خمسة وزراء لكل من الشيعة والسنة وآل خليفة). ولكن تلك المعادلة تغيرت في العهد الحالي حيث بلغ الوضع الآن أن يكون للشيعة 5 مقاعد وزارية من أصل 21 مقعداً (23%). وقد انعكس ذلك على المواقع الإدارية الأخرى، ابتداءً بمدير إدارة وحتى وكيل وزارة، وفي تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان "التمييز في البحرين- القانون غير المكتوب" الوثائق اللازمة لذلك.

وقد جاءت توصيات لجنة الامم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري الشهر الماضي جنيف لتؤكد ذلك. ففي الانتخابات البلدية التي شارك فيها الجميع بحماس، لم يحصد الشيعة الا على 46 بالمائة من المقاعد. وتم تفسير ذلك بأنه ناجم عن سوء توزيع الدوائر الانتخابية. وربما ذلك

المجلس الإقتصادي، جامعة البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث، الاتحادات الرياضية، وغيرها.

وما هذه المسلكية إلا تعبير عن توجه يعامل الشيعة على انهم أقلية، ويقصد تهميشهم على جميع المستويات.

تحويل الشيعة لأقلية - حقائق وأرقام

ذكرنا أنفاً كيف أن النظام يُفعل، وبشكل سري ومتسارع، برنامجاً عملياً يهدف الى تحويل الشعب البحراني، ممثلاً في الشيعة، الى أقلية وقلب النّقل السكاني النوعي من خلال استيراد وتوطين الآلاف من جنسيات مختلفة، تشترك في أغلبها على أمور من اهمها: الخلفية الثقافية / القبلية، البعد المذهبي وكذلك الولاء السياسي. وكما سيوضح لاحقاً، تضمن عملية قلب النّقل السكاني النوعي في البحرين الى تهجير الشيعة قسراً أو برغبة، وهذا ما يعزز تواجد شيعة البحرين- في شكل تجمعات- في بلدان مختلفة مثل إيران، العراق، دول الخليج العربية وبعض دول أفريقيا.

حتى بضمن النظام اكبر قدر من السرية في هذا المشروع، عمل على ان تكون هناك مركزية في قرار التوطين والتغيير الديموغرافي من خلال الديوان الأميري سابقاً الملكي حالياً، مستخدماً الإستثناء الذي وفرته المادة 6 من قانون الجنسية البحريني للعام 1963م. فكل قرارات البت في طلبات التجنيس تصدر من الديوان (الاميري/الملكي) ويقتصر دور دائرة الهجرة والجوازات بوزارة الداخلية على استقبال الطلبات والتأكد من وجود بعض الوثائق، وتسليمها للديوان. وهو امر اكده النظام والحكومة في أكثر من رد سواء على الصحافة (محمد البنعلي في اكثر من مقابلة تلفزيونية بعد ندوة التجنيس الشهيرة التي في 16 يوليو 2003م والتي عقدتها الجمعيات السياسية الوفاق-المنبر التقدمي- العمل الإسلامي-العمل الديموقراطي- التجمع القومي- الوسط) أو من رد الحكومة على توصيات اللجنة البرلمانية والذي نشر على صفحات الجرائد- اخبار الخليج بتاريخ 18 مارس 2005م. ونذكر هنا التوصية الأولى والرد عليها، للإسترشاد:

(توصي اللجنة بضرورة التأكد من استيفاء طالبي الجنسية لشروط التجنيس قبل منحهم الجنسية بموجب أوامر حكومية. الرد على التوصية:

ان الحكومة ليست الجهة المختصة بمنح الجنسية البحرينية وان كان طالب التجنيس مستوفياً للشروط والمتطلبات القانونية فسلطة المنح يختص بها صاحب الجلالة الملك المفدى وحده وفقاً للمادة (6) من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963م وتعديلاته)

التتمة صفحة (3)

صحيح، ولكن ذلك مقدمة لتطبيع اللاشعور الشيعي للقبول بوضع الشيعة كأقلية. ثم جاءت الانتخابات النيابية التي تم مقاطعتها من قبل أربع جمعيات سياسية، ولكن شارك فيها بعض الشيعة، وحصدوا على 30 بالمائة من المقاعد.

في البداية اتبع خليفة بن سلمان آل خليفة مبدأ مناصفة الشيعة والسنة بمجلس الشورى، ولكن رأس الدولة الحالي - حمد بن عيسى آل خليفة- بدأ يغير ذلك بهدوء لا يشعر به أحد. فبعد وفاة الشوروي عبد الله العصفور (من منطقة الدراز) وهو شيعي، تم تعيين عضو سني مكانه، لينتهي بذلك مبدأ المناصفة.

انه جزء من التطبيع النفسي للشيعة للقبول بانهم اقلية. ففي المستقبل، عندما تكتمل جريمة التجنيس، ونخوض الانتخابات (ربما في ظل دستور متطور جدا وديمقراطية متطورة) سيحصل الشيعة على أقل من نصف المقاعد-كما هو الحال الآن، ولكن ليس بسبب توزيع الدوائر الانتخابية التي قد تكون حلت حينها، ولكن بسبب أن الشيعة والتي تقر المصادر المختلفة بانهم يتجاوزون 70%. لن نستطيع الاعتراض حينها، لاننا قبلنا بوضع الأقلية في المجالس البلدية والحكومة والنواب وغيرها. انه تطور تدريجي هادئ لا يشعر به احد الا القلة من الواعين، خصوصاً ان حمد بن عيسى قد سعى لاشغالنا بما نعتقد انه حرية، فلم نعد نفكر بعمق في سياساته. ولا ننسى ان جاسم السعيدى -النائب في مجلس حمد بن عيسى - قد طرح مقترحاً بتقنين مواكب العزاء او وقفها، ثم جمد الاقتراح. وفي الواقع، لم يكن ذلك الطرح بهدف التحول الى قانون، بل كان جزءاً من عملية التطبيع النفسي للشيعة. ولا نستبعد ان يعاد طرح قانون السعيدى عدة مرات، حتى يتم اقراره، بعد عشر سنوات مثلاً، بقرار ديمقراطي، عندما يكون الشيعة اقلية لا يستطيعون الاعتراض. وحتى ما نتمتع به من حريات في الوقت الحاضر، انما نمارسها في الوقت الضائع، لان حمد بن عيسى مصر على تغيير التركيبة السكانية اولاً، وبعدها سيتمكن من فرض ما يشاء من قرارات باسلوب ديمقراطي جداً. وهذا ما يؤكد استمرار عملية التجنيس الجماعي -bulk naturalization- كما حدث مؤخراً لمن انتهت عقودهم مع وزارة الداخلية ويمثلون مع توابعهم أكثر من 20 ألف، وكذلك لمن سحبت منه الجنسية القطرية من عائلة المري القطرية ويتجاوز عددهم خمسة آلاف.

الشيعة والتي تمثل الأغلبية، هي أقلية في المواقع الرئيسية في الحكومة بكل وزاراتها، مجلس الشورى المعين، المجلس النيابي (الدوائر الانتخابية)، الإدعاء العام والمجلس القضائي، المحكمة الدستورية، المجلس الاعلى للمرأة،

تحويل الشيعة الى أقلية سكانية البقية من صفحة 2

وهنا يمكن الإشارة الى حقيقتين:

الحقيقة الأولى: ان عملية التغيير الديموغرافي لم تكن حديثة العهد وإنما بدأت بعد الانقلاب الأول على دستور البلاد لعام 1973 وتحديداً بعد تجميده وحل المجلس الوطني في 1975م. وتشير الوثائق الموجودة الى تحرك في مشروع التجنيس بشكل جماعي في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

الحقيقة الثانية: أن الوثائق تدلل أيضاً على أن المسئول الأول عن تنفيذ ومتابعة عملية التغيير الديموغرافي منذ تلك الفترة هو حمد بن عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة يوم كان ولياً للعهد حيث كانت الطلبات توجه من الديوان الأميري الى ديوان ولي العهد، آنذاك.

النظام لا ينكر، بل أقر، بقيامه بعملية التجنيس، خصوصاً بعد الندوة الجماهيرية المشار إليها آنفاً والوثائق التي عرضت فيها وبعد كل الفعاليات الشعبية والنخبوية، السياسية والحقوقية والإعلامية التي تلت ذلك. وعليه لن تغير أو تؤثر أي أرقام جديدة على وجود تلك الحقيقة، بل ستعرف على حجمها الحقيقي. ومن هنا، عمل النظام على منع أي معلومات في هذا الخصوص. (الإشارة الى لائحة عمل لجنة التجنيس في المجلس المنتخب التي شرط عليها أمرين: الأول- عدم البحث في التجنيس قبل قيام المجلس، الثاني: عدم البحث في حالات التجنيس التي تمت عن طريق الديوان).

الصورة الحقيقية لعملية التغيير الديموغرافي التي تمت ومسواها، عملية صعب في ظل شحة المعلومات، ولكن دعنا نحاول أن نقرب الصورة بما توفر.

هناك الكثير مما يمكن إستقراءه من الإحصاءات التي تعدها الدولة، مع القناعة بان الدولة تتدخل في عدم بروز وإيضاح بعض الأرقام، ولكن سوف يتم التجاوز عن ذلك مرحلياً. فنظرة بسيطة على الزيادة السنوية لعدد البحرينيين (حسب السجل السكاني لآخر إحصائية رسمية- اول إحصائية سكانية كانت في العام 1941)، تبين كيف ان السكان في إزدياد مطرد، خصوصاً في الفترة التي تلت دستور 1973م وما لازمه. هذه الزيادة، لايمكن ان تكون

الجلسة السابقة الخاصة بنفس الموضوع: "كفانا ما سمعناه أمس من حديث يسيء إلى كل من حصل على الجنسية البحرينية، علينا مسئوليات كثيرة. هناك ما يزيد على 120 ألفاً تجنسوا في العقود الأخيرة ويجب أن نصهرهم في المجتمع لصالح وطننا وأبنائنا".

آخر التقارير تفيد بان سكان في البحرين (إحصائية 2001) تشير الى أن مجموع السكان هو 650604 نسمة منهم 405667 بحريني مما يجعل نسبة من تم تجنيسهم يمثل 30% من عدد السكان البحرينيين. هناك تقارير تفيد بزيادة هذا الرقم ولكنها غير مستندة على إحصاء.

إذا ما أخذ في الإعتبار عدد الذين تم تجنيسهم في الفترة القليلة الماضية (المجنسون من المنتسبين للداخلية 20 ألف، ومنتسبي عائلة المري القطرية 5266 فرد) فإن هذه النسبة ترتفع الى 36% الذي يمثل حوالي 146 ألف مجنس.

هذا الرقم أقل من الحقيقي إستناداً لأمرين مستخلصين من تصريح الظهراني:

1) ان رقم 120 ألف لا يضم أولئك الذين انصهروا في المجتمع وصاروا جزءاً من نسيجه وهم الشيعة ذوي الأصول الإيرانية او ما يطلق عليهم محلياً ب"العجم".

2) أن هذا الرقم لا يحوي أولئك الذين جنسوا خارج حدود البحرين ولم يكونوا ليقطنوا البحرين ويتعايشوا أو ينصهروا مع سكانها، وأذكر بالخصوص، المجنسون من قبائل المملكة السعودية، وعلى رأسهم الدواسر.

وضع الشيعة:

إذا ما اخذت نسبة الشيعة التي تزيد على 70% من عدد البحرينيين، حسب التقارير المتوافرة، فإنه عددهم، استناداً لإحصاء 2001، يقارب 284 ألف. وإذا ما أخذ بالإعتبار عدد البحرينيين من ديانات اخرى والتي لا تتجاوز 2%، فإن عدد المحسوبين على غير الشيعة يقاربون 114 ألفاً دون عدد من تم تجنيسهم حسب تصريح الظهراني، والأرقام الأخيرة (مجموعهم 146 ألفاً). فإذا ما أضيف 114 ألف الى 146 ألف الأتفة يصبح المجموع 260 ألفاً.

وإذا ما اعتبر عدد المجنسين من السعودية والتي تشير الوثائق الى انه يتجاوز 22 ألف، والتي لم يكونوا ضمن الإحصاء المذكور، فإن عدد غير الشيعة تقريباً يصبح 282 ألف.

وعليه فقد تم مساواة عدد الشيعة بغيرهم، حسب التقديرات الحالية، وبذا يصبح المشروع التخريبي للتركيبة الديموغرافية قد وصل ذروته وهو على وشك الإنتهاء لخلق أقلية شيعية.

نتيجة الولادات، فهذه فترة انفتاح ثقافي يرتبط بنظرة البحريني للمستقبل واعتباره لفكرة مبدأ تحسين النسل وعلاقة ذلك بالتممية البشرية. ايضاً هناك نسبة الوفيات التي يجب ان تؤخذ بعين الإعتبار في تلك الزيادات، حيث زيادة الوعي وأثره في تلافي الأمراض ودور الوعي الصحي، ولكن كل ذلك لا يبرر زيادات سنوية بالطريقة التي توحىها هذه الأرقام التي أتركها بين يد القارئ.

تحسب الزيادة السكانية السنوية بمجموع عدد البحرينيين في تلك الأعوام مقسوماً على عدد السنين لتلك الإحصائية. هي تقريبية، فليست الزيادة واحدة لكل سنة، كما لم يؤخذ في الإعتبار استخدام النسبة المئوية لأنها لا تظهر الأرقام الحقيقية، كما لا يوجد رقم ثابت يستند عليه في المقارنة سوى الزيادة في الفترة الماضية.

العام 1941-1950: 1714 نسمة سنوياً

العام 1950-1959: 3062 نسمة سنوياً

العام 1959-1965: 4180 نسمة سنوياً

العام 1965-1971: 5730 نسمة سنوياً

العام 1971-1981: 6023 نسمة سنوياً

العام 1981-1991: 8489 نسمة سنوياً

العام 1991-2001: 8236 نسمة سنوياً

الأرقام توضح كيف أت عملية التجنيس تزداد بوتيرة كبيرة سنوياً الى أن بلغت أكثر من 8 آلاف سنوياً منذ العام 1981م.

أمر آخر، أن هذه الإحصاءات تتم من خلال الزيارات الميدانية لمناطق السكنى ومقابلات القاطنين فيها. وعليه، فإن أرقام الفترة الأخيرة هي أقل من واقعها لكونها لا تضم عدد المجنسين القاطنين خارج البحرين، خصوصاً في المملكة العربية السعودية والتي اثبتت الوثائق تجنيسهم في تلك الفترة.

في مايو من العام 2004م، وفي إحدى جلسات المجلس المنتخب حيث مناقشة موضوع "التجنيس"، صرح رئيس المجلس- خليفة الظهراني- إثر احتجاجات بعض النواب على بتر البث التلفزيوني لبعض فقرات

ضحايا التعذيب ومشروع لتطبيق العدالة الانتقالية في البحرين

ورقة عبدالهادي الخواجة في منتدى
جمعية الوفاق بمناسبة اليوم العالمي
لمناهضة التعذيب
26 يونيو 2005

تهدف هذه الورقة الى القاء الضوء على
استراتيجيات العدالة الانتقالية بصفتها
برنامجا يمكن عبره معالجة اثار انتهاكات
حقوق الانسان في الحقب الماضية في أي
بلد. وسيتم تناول ذلك عبر عرض موجز
عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية. كما
ستكشف هذه الورقة عن مبادرة للحوار
حول تطبيق العدالة الانتقالية في البحرين.

المحور الآخر في الورقة هو التطرق
للسبل القضائية في البحرين، وهل هي
مؤهلة او كافية لمعالجة انتهاكات الفترة
الماضية، حتى اذا تم الغاء قانون 56.

تعريف المركز الدولي للعدالة الانتقالية:

- مكتبه الرئيسي في نيويورك، مع
فرع رئيسي في جنوب افريقيا
- اسسه اليكس بورين النائب السابق
لرئيس لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب
افريقيا
- خلال السنوات الثلاث الاولى من
تأسيسه قام المركز بالعمل في اكثر من
ثلاثين دولة في افريقيا وآسيا والأميركيتين
وأوروبا والشرق الاوسط (المغرب).
- اصبح المركز المصدر الاول
للمعلومات وللمساعدة في العدالة الانتقالية

رسالة المركز:

مساعدة البلدان الساعية الى محاسبة
المسؤولين عن الفظائع الجماعية او
انتهاكات حقوق الانسان. ويعمل في
مجتمعات خرجت لثوها من من مرحلة
الحكم القمعي او الصراع المسلح، او التي
لم تحسم فيها بعد صور الظلم التاريخي
والانتهاكات المنهجية.

ماذا يعمل المركز:

- يقدم معلومات مقارنة وتحليلات
قانونية وسياسية
- يقوم بالتوثيق واجراء البحوث
الاستراتيجية للمؤسسات المعنية بالعدل
وتحري الحقائق وللنظمات غير الحكومية
والحكومات.

- يساعد على وضع استراتيجيات
العدالة الانتقالية
- ماهي العدالة الانتقالية:

مع حدوث التحول السياسي في مجتمع من
المجتمعات، يجد المجتمع نفسه امام تركة
صعبة من انتهاكات حقوق الانسان. ورغبة
في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة قد
يفكر المسؤولون الحكوميون ونشطاء
المنظمات غير الحكومية في انتهاج مختلف
السبل القضائية وغير القضائية للتصدي
لجرائم حقوق الانسان.

تتألف استراتيجيات العدالة الانتقالية من
خمس عناصر اساسية:

1. اقامة الدعوى القضائية على
مرتكبي الانتهاكات من الافراد
2. توثيق انتهاكات الماضي من خلال
الوسائل غير القضائية مثل لجان الحقيقة
3. اصلاح المؤسسات التي انتهكت
حقوق الانسان كالشرطة والمحاكم
4. تقديم التعويضات لضحايا انتهاكات
حقوق الانسان
5. تعزيز المصالحة في المجتمعات
المنقسمة على نفسها

هل يمكن تطبيق العدالة الانتقالية عبر السبل
القضائية الاعتيادية:

من الواضح ان اقامة الدوى القضائية على
مرتكبي الانتهاكات هي واحدة من خمس
عناصر تتكون منها استراتيجيات العدالة
الانتقالية. وفي غالب الاحيان فان الحديث
عن السبل القضائية: لا يعني السبل
القضائية المحلية التقليدية: وذلك لعدة
اسباب:

- ان هذه المؤسسات تلفها
البروقراطية وتأخذ فترات طويلة ومراحل
معقدة قبل ان تصل الى حكم حاسم في اية
قضية
- ان المتضرر قد يدخل في عملية
طويلة منهكة ومكلفة ماديا ومعنويا تجعله
غير راغب في الاستفادة منها
- ان المؤسسة القضائية القائمة تكون
عادة شريكة في الانتهاكات السابقة وهي
نفسها بحاجة للاصلاح كجزء من العدالة
الانتقالية
- ان المؤسسات القضائية في الفترات
الانتقالية تكون لم تستكمل بعد شروط

النزاهة والاستقلالية والكفاءة
• ان القضايا المتعلقة بالتعذيب وانتهاكات
الدولة الاخرى، يصعب غالبا اثباتها بالوسائل
الاعتيادية حيث من الصعب في زمن وقوع
الاحداث توثيق القضية او توفير الشهود، حيث
تمتلك الحكومة معظم الادلة الثبوتية وتستطيع
اخفئها او التلاعب بها، وخصوصا بعد مضي
سنوات طويلة.

وبذلك فان العدالة الانتقالية تقتضي الاعتماد على
السبل غير القضائية، او السبل القضائية استثنائية
أي تأسيس محكمة مخصصة بالموضوع يتم
التوافق عليها ضمن مشروع العدالة الانتقالية

اما عن الآليات الدولية واشترائها استنفاد
السبل القضائية المحلية:

فان هذه قاعدة عامة تطبق على عامة البلدان
والمقصود بها عادة البلدان التي يتوافر فيها قضاء
نزاهة مستقل. وهي لا تفترض فقط توافر هذه
السبل من ناحية الشكل، وانما ايضا ان يتوافر
الحد الأدنى من الشروط والمعايير الدولية في هذه
السبل والمؤسسات، وعلى رأسها النزاهة
والاستقلالية والكفاءة. وهذا ما لا يوفر في
البحرين حتى الآن باجماع المؤسسات الدولية
ومنها تقرير الادارة الاميركية التي تقوم حاليا
بالمساعدة بشكل غير مباشر في اصلاح القضاء
البحريني.

قضية الشهيد محمد جمعة نموذج استثنائي:

وتعتبر قضية الشهيد محمد جمعة قية استثنائية تم
فيها رفع شكوى امام القضاء المحلي. وقد توفي
محمد جمعة اثر الاصابة برصاصة مطاطية في
رأسه اثناء التظاهرات الاحتجاجية المتعلقة
بالقضية الفلسطينية امام السفارة الاميركية،
ولنتعرض هذه القضية كنموذج للمقارنة
وللتعرف على حال القضاء في البحرين (Test
Case):

- توفرت في هذه القضية الارادة السياسية
في تقديم هذه القضية للقضاء بتدخل من ملك
البلاد خلال استقباله لعائلة الشهيد، وهذه الارادة
لا تتوفر حتى الآن في أي من القضايا الاخرى
الموجهة لاجهزة الأمن.
- رغم ذلك كادت القضية ان تصيغ في
ادراج جمعية المحامين التي تكفلت بها، لولا
لجوء عائلة الضحية الى مركز البحرين لحقوق
الانسان وسحب القضية من الجمعية واعطائها
الى محامين آخرين، وهذا يبين امكانية الاهمال

ضحايا التعذيب

البقية من صفحة 4

او التلاعب في اية قضية

• تقديم القضية كدعوى مدنية يستلزم دفع مبلغ كبير يزيد كلما زاد قيمة التعويض المطلوبة، وقد تطلب تأجيل دفع المبلغ اجراءات معقدة ومطولة وموافقة من وزير العدل. وفي حال خسارة القضية فان المدعي يخسر مبالغ كبيرة.

• وقد تم تقدير قيمة التعويض المطلوب بناء على معدلات التعويض في القضايا الاعتيادية في المحاكم البحرينية مثل قتلى حوادث السيارات. وهكذا فيما يكون التعويض في حوادث الطائرات مثلا بمئات الآلاف، فان التعويض في هذه القضية لا يتجاوز اربعين او خمسين الف.

• توفرت في هذه القضية ادلة دامغة مثل تقرير طبي قاطع يبين سبب الوفاة هو الرصاصة المطاطية، ووجود شهود عيان وقت الحادث، واعتراف من الداخلية باستخدام ذلك الرصاص في الحادثة المذكورة، اضافة الى ان دليل النفي الذي قدمته الداخلية لا يثبت وجود شغب، تم استخدامه من قبل محامو الدفاع كدليل قاطع على عدم وجود اية اعمال شغب في الجهة التي تم فيه اصابة الضحية.

• وقد توفر في هذه القضية محامين اكفاء ونزيهين كلفتهم عائلة الضحية عبر مركز البحرين لحقوق الانسان، وقد لا يتوفر ذلك في القضايا الاخرى، وخصوصا اذا زاد عددها وقلت الامكانيات المادية لاصحابها.

• كذلك فقدت هذه القضية البعد السياسي والمعنوي بتحويلها وكأنها مجرد قتل خطأ، لم يستتبع اية تحقيق محايد وعلمي ونزيه لمعاقبة المتورطين.

• ورغم كل ما توفر في هذه القضية من عوامل النجاح القضائي، ورغم صدور حكم اولي وحكم استئناف لصالح عائلة الضحية، فان القضية لازالت منذ ابريل 2002 و بعد اكثر من ثلاث سنوات تراوح في محكمة التمييز.

فاذا كانت قضية محمد جمعة قد مرت بكل تلك التعقيدات رغم انها استثنائية في طبيعتها، وقوية في ادلة الاثبات، وغير موجهة ضد أشخاص او مسؤولين بذاتهم،

فكيف سيكون حال قضايا القتل والتعذيب في العهد السابق والتي تقتقد لادلة الاثبات العادية، وموجهة لمسؤولين في النظام، وذات تبعات قانونية وسياسية على النظام؟

وفي المحصلة يمكن اجمال النتائج التالية:

• بناء على ما جاء في هذه الورقة: فان اعلان بعض المسؤولين عن فتح المجال لرفع دعوى قضائية (جنائية أو مدنية) للمتضررين من التعذيب، هي مئاثة ستزيد من تعقيد الامور ولن تهلها ابدا.

• ان الوضع السياسي الاجتماعي الحالي لا يمكن ان يستقر بدون وضع حلول حقيقية لملف ضحايا الفترة السابقة سواء كانوا ضحايا تعذيب او أي من الانتهاكات الممنهجة التي ارتكبتها الدولة في عهد القمع

• ان المعايير والالتزامات الدولية لدولة البحرين تفرض حل هذا الملف بشك فعال وخصوصا فيما يتعلق بضحايا التعذيب (وهذا ما انعكس بشكل واضح في توصيات لجنة مناهضة التعذيب التي اوصت بتوثيق القضايا ومحاكمة المتورطين وتعويض الضحايا)

• ان كشف الحقيقة والمصالحة تتطلب ارادة وقرار سياسي شجاع من الدولة، ومشاركة فاعلة وقبول من قبل المتضررين وممثليهم المباشرين، وان أي اقصاء او استبدال للضحايا وممثليهم لن يؤدي لأية نتيجة فعلية. اما المهتمين والوسطاء ومن تعينهم القضية من جهات وشخصيات محلية فان دورهم هو عامل

مساعد وليس بديل عن أي من الطرفين.

• ان كشف الحقيقة والمصالحة تتطلب عمليات معقدة من التوثيق والحوار والتفاوض ووضع استراتيجيات الحل وتنفيذها على ارض الواقع، ولذلك لا بد من وجود طرف محايد يمتلك الخبرة من تجارب البلدان اخرى ويكسب ثقة الطرفين، وخير مرشح لذلك هو المركز الدولي للعدالة الانتقالية

مبادرة لتطبيق العدالة الانتقالية في البحرين:

وبناء على ذلك فقد قام مركز البحرين لحقوق الانسان خلال الشهور الثمانية الماضية بإجراء اتصالات مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومع لجنة الانصاف والمصالحة في المغرب، حيث تم الاتفاق معهم على زيارة البحرين لعرض تجارب الدول الاخرى، والمشاركة في ورشة حوارية حول امكانيات تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية في البحرين. وقد تم تشكيل لجنة تحضيرية من المركز ولجنة الضحايا وجمعية الحريات، وسيتم العمل على مشاركة الجهات مؤسسات الدولة الى جانب الجهات غير الحكومية والشخصيات التي تسعى الى انصاف ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. وقد تم مبدئيا تحديد شهر سبتمبر القادم ليكون موعدا لعقد هذه الورشة. ونتمنى ان تساهم هذه الفعالية في التوافق على برنامج عمل يؤسس للحقيقة والمصالحة في البحرين ويطوي ملف الماضي دون اخلال بالعدالة أو الاجحاف بحقوق المتضررين حقوق المتضررين.

العار لكم يا أحفاد "الفاحين"

وليسقط النظام الذي سفك دماء الجائعين

تغيير حقيقي يعطي شعب البحرين حق تقرير مصيره، وينتخب النظام الذي يحكمه. فالنظام الذي اصبح اكثر شراسة بعد ان استعان بالفداوية الجدد، اصبح يمثل خطرا ليس على امن البحرين وشعبها فحسب، بل على امن المجتمع الدولي، لانه يرفع الارهاب ومكوناته خصوصا سياساته لتجنيس فئات معينة من البشر لا تنتمي لأرض البحرين بصلة.

لقد فقد النظام الخليفي انسانيته، فلم يعد يستحق البقاء ضمن الاطر الانسانية، وقد أكدت تصرفاته يوم امس خروجه من الدائرة الانسانية الى محيط الوحوش المفترسة. فبدلا من رعاية الجياح والعاطلين عن العمل، أصدر أمره لجلالوته بشن عدوان كاسح ضد مسيرة سلمية تطالب

بعد العدوان الخليفي الوحشي على ابناء البحرين، لم يعد النظام الذي يمارس الارهاب ضد مواطنيه البقاء مستحقا للبقاء، فقد بدأ يحفر قبره بيديه انشاء الله هذا هو الدرس الذي نعرفه، والذي تعلمناه منذ حين، ونعرف انه قانون يحكم المجتمعات والامم. والنظام الخليفي واحد من تلك الانظمة الارهابية القمعية التي لا تستحق البقاء، فلا شرعية له، بعد ان مزق الوثيقة العقدية الوحيدة بيديه، وراح ينكل بالابرء ويعتدي على الارواح المحترمة، ويمارس التعذيب بوحشية تؤكد حقه الدفين على هذه الارض وشعبها. لقد انتهى عهد المجاملة مع هذه الزمرة الارهابية المتعطشة لسفك الدماء، وأصبح على كل من له ضمير، داخل البلاد وخارجها، الجهر برفضه الاستبداد الخليفي والعمل لاحداث

العار لكم يا أحفاد "الفاثحين"

تتمة من صفحة 5

بالرغيف والوظيفة ليتحقق لها أدنى مستويات العيش. فكان ذلك كثيرا على فرعون وجنوده الذي ما فتىء يخاطب الناس قائلا: "ما أرىكم الا ما أرى وما أهدىكم الا سبيل الرشاد". تحرك القتلة، بعد صدور الاوامر الخلفية لتشن عدوانا ارهابيا شرسا ضد ابناء اول، امام مرأى العالم ومسمعه. كان المتظاهرون يحملون رغيفا من الخبز لجذب انظار العالم الى ما يعانيه ابناء البحرين الذين سرقت العائلة الخلفية الجائرة اموال بلادهم بلا انسانية او رحمة، وصادرت اراضي البلاد لتصبح ملكا شخصيا لكل واحد من رموزها. ما معنى ان تكون جزيرة ام النعسان، التي تعادل في مساحتها جزيرة المحرق كاملة، ملكا للحاكم دون سواه؟ ما معنى ان تكون جزيرة جدة ملكا لرئيس الوزراء، رئيس عصابة التعذيب طوال ثلاثين عاما؟ وماذا يعني ان تصبح "ام الصبان" ملكا خاصا لثالث اخوته ويغير اسمها كذلك؟ وماذا يعني ان يبقى نصف البحرين الجنوبي مغلقا على المواطنين، وملكا خاصا لهذه العائلة التي لا تشبع من السلب والنهب؟ لقد خدع المواطنون بالعهد الحالي، فاذا بهم يفاجأون بانه تجاوز في ظلمه وجوره العهد البائد، فقد امتدت اطماعه الى اراضي البحر، فوزعها على افراده، وعلى اصدقائه، ومنهم افراد من العائلة الحاكمة في الكويت. اما اموال النفط فقد ازدادت في الاعوام الثلاثة الاخيرة ثلاثة اضعاف، ولم يحصل المواطنون فلسا منها. فكيف ابتليت البحرين بهذه العصابة السارقة؟ هؤلاء اللصوص لا يتحملون سماع آناات الجباة وصرخات المحرومين، فراحوا ينهالون على الابرياء بالضرب والتكيد والتعذيب.

أيتها العائلة الجائرة: تعسا لعقلية الاستئصال البشري والسلب الاقتصادي والنهب المالي، وتبا للأيدي الشريرة التي امتدت الى ابنائنا وشبابنا في وضح النهار، لتعيد الى الازهان ما فعله الطغاة بحق الابرياء.

أما أنتم أيها الجباة والمحرومون، يا من وقفتم حين جلس الآخرون، وصمدتم عندما لاذ البعض بالفرار، وكسرتم القيود بعد ان استسلم ضعاف النفوس، فأنتم أنتم عوان مجد هذه الأمة، وأنتم أنتم

ضميرها المتحرك وقلبها النابض بالحياة، الذي يأبى ان يموت. لقد هزمت العتاة الجالسين على كراسي الظلم في الرفاع، وكشفت عوراتهم للآخرين، فراحوا ينتقمون منكم بأبشع الاساليب. لقد تنبأتم بالعدوان، عندما قرأتم خبر ترقية الجلادين والمعذبين مؤخرا، وعرفتم ان هؤلاء الجلادين سوف يردون الجميل بضربكم، فما أشبهكم بضحايا قريش، الذين ألهمت السباط ظهورهم، وكسر العتاة اعضاءهم. فما أشبه الليلة بالبارحة، وما أطول ليل الظالمين في أرض أول.

نظرنا الى أجسادكم الممزقة، وهي تنكس بمرات مستشفى السلمانية، فتمزقت قلوبنا غيظا وحنقا من هذه العائلة الخلفية الجائرة التي لا تعرف الا العنف والارهاب بحق الابرياء. رأينا ظهوركم التي مزقتها سباطهم، فصرخنا من القلب: واطلماه، واستغثنا بالله وبالعالم التدخل لانقاذ شعبنا من براثن هؤلاء الوحوش الكاسرة التي لا تعرف اللين او الرحمة، ولا تؤمن بقيمة انسانية او تلتزم بشرعة دولية. حق التعبير مكفول للجميع، وفق تلك الشرائع الدولية، اما في الارض الواقعة تحت الاحتلال الخليفي، فلا صوت يعلو فوق صوت ارباب "الفاثحين" ولا مجال لأحد ان يتحدث عن حق مسرو او يطلب لغمة يشبع البطون الساغية. تذكرنا ونحن ننظر الى ظهوركم الممزقة، ما حدث للشهيد السعيد نوح آل نوح الذي مزقت ظهره وأشلأه هذه العائلة السفاحة، فرفعنا اصواتنا مستغيثين بالله، وازداد ايماننا بقرب نهاية هذا الظلم القاتل والحد الخليفي الأسود.

ان قلوبنا تبتهل الى الله، ومعها قلوب المؤمنين والاحرار في كل مكان، بان يثبت اقدامكم، وينتقم من عدوكم، ويقتص لكم من اولئك الظالمين من احفاد الفاثحين، والمرتزة والمستوطنين. ان ظهوركم الممزقة شهادة خالدة على ظلم هذا النظام الاستبدادي الجائر، الذي لا يعرف معنى للعدل او الاصلاح او الديمقراطية، وان اعضاءكم المهشمة لتلعن الظالمين وتدعو عليهم، وان دماكم التي سفكت ظلما وجورا قد اصبحت عنوانا للظلامه، وحيبرا يكتب تاريخ نضال شعب اول ضد الغزاة والمحتلين. وان أسنان البطل عبد الهادي الخواجة ستصبح منشارا يقطع اوصال الظالمين، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. فصبرا صبرا حتى يحكم الله بيننا وبين القوم الظالمين.

تقرير حول جريمة الاحد الاسود

الجمعية البحرين 2005 لية للحرية العامة ودعم الديمقراطية قدمت تقريرا موثقا عن حادثة اليوم الأسود 19 / 6 / 2005 يحتوي التالي:

- إحصائيات ومعلومات هامة
- مكان الاعتصام
- ما قبل الحدث
- المصيدة: الاعتداء على المعتصمين عند الديوان الملكي وإلقاء القبض عليهم
- الاعتداء الثاني الجماعي في مركز أمن المنطقة الجنوبية
- في المستشفى ومبنى النيابة العامة
- الحدث في وسائل الإعلام المحلية والدولية
- المطالب والتوصيات
- ملخص للتقارير الطبية (باللغة الإنجليزية)
- إحصائيات ومعلومات هامة:

تم إعداد هذا التقرير بناءً على محتويات (75) مقابلة فردية مكتوبة. منها (59) مقابلة مع المعتصمين أنفسهم الذين تعرضوا للاعتداء والاعتقال، و (16) مقابلة مع شهود عيان تواجدوا في مكان الحادث منهم عضو بمجلس النواب، ونائب رئيس جمعية الوفاق (وهي اكبر الجمعيات السياسية في البلاد) ونائب رئيس جمعية العمل الاسلامي ورئيس المجلس البلدي بالعاصمة. (ملاحظة هامة: هذا التقرير لا يحتوي جميع الحالات وإنما يستعرض نماذج منها) كشفت استمارات المقابلات بأن (46) من المعتصمين تتراوح أعمارهم بين 19 - 30 عام، و (7) منهم تتراوح أعمارهم بين 31 - 48 عام. وبين المعتصمين (34) عاطل عن العمل و (20) من ذوي الأجور المتدنية. وهم يسكنون في (19) منطقة وقرية تقع في مختلف أنحاء البحرين. تضمنت الملفات (34) تقريرا طبيا تكشف الإصابات الجسدية، صادرة عن مركز السلمانية الطبي، وهو المستشفى الحكومي المركزي في البحرين. كما تتضمن الملفات صور فوتوغرافية لتلك الإصابات.

وقد خلص التقرير للمطالب والتوصيات التالي :-

تشكيل -ويشكل عاجل- لجنة مستقلة عالية المستوى تتمتع بالنزاهة والكفاءة للتحقيق الدقيق البقية على صفحة 8



لحظة من يوم الأحد الأسود

يوم آخر من أيام همجية قوات آل خليفة على المواطنين

بقلم : الأستاذ نادر المتروك

الجديدة. المكان الشاهد على انتهاء كل شيء في هذا البلد، المكان الحافل بتساقط أكذوبات الإصلاح التي يرفعها النظام ويتمتم بها "رموز" المعارضة الرسميين. اعتصموا هناك طالبين بالتحقيق في الجريمة وإيقاف المسؤولين عنها ومحاکمتهم. استمر الوضع عند هذا الحال، وكان تواجد الأستاذ مشيمع والصمود الأسطوري للأستاذ الخواجة ملهما لثبات مطالب "الكرامة" المرفوعة. وحينما بدا أن قوات آل خليفة على استعداد لشن هجمة أخرى، وتؤكد للأستاذ مشيمع - كما أخبره الضباط- بأن الأوامر العليا جاءت بشن هجوم أخير قد يسفر عن "نتائج" غير متوقعة، لاسيما مع كثافة قوات الشغب وتحليق المروحيات، كان الرأي النهائي أن يتوجه كل المواطنين المعتدى عليهم إلى النيابة العامة لتقديم بلاغات بما حدث. وهكذا كان حيث خرج الجميع محاصرين بقوات آل خليفة المدججة بالسلاح مرفوعي الرأس وهتافات العزة ترتفع من شفاهم.

رسالة "إليه":

حينما سمعت وجهة نظرك فيما حدث لم أستغرب. لم أستغرب -والله- حينما اصطفت إلى جنب بيان وزارة الداخلية المدين للمعتصمين والمواطنين المهانة كرامتهم. لم أستغرب حينما وقفت مضادا للشباب" متهما إياهم -ضمنيا- بالتسبب فيما حدث وتحريض قوات "الأمن" على فعل ما فعلوه. لم أستغرب منك ذلك، لأنني أعرف أنه لا يمكن أن يصدر منك غير ذلك، حتى لو كان "البعثي" هو الوحيد الذي ظهر داعما لكلامك، فيما اقتصر "شبه" الدعم للمطالبين بالكرامة من جانب "الديمقراطي" الذي حضر المركز وعاین ما حدث.

كل ذلك لم أستغرب منه، وإنني أتوقع منك الكثير من هذا التهالك في الخطاب والممارسة، لاسيما وأن الأخطاء والكوارث على يديك ليست قليلة وكنت في حديث معها أخيرا مع الشيخ سعيد النوري. الذي أستغربه فقط هو أن يستمر حديثك وخطبك إلى الناس هو ذاته.. حديث المطالبة بالكرامة وعدم القبول بالذل والمهانة!! إنها صور كاريكاتورية متكررة منك، ولطالما ضحكت عليها وتمنيت منك أن توقفها قليلا رحمة في هذا الدين المحتجز في قبو السياسيين "الإسلاميين" فاقد الميزان.

المعتصمين والمراجعين وكل المتواجدين في بهو الاستقبال في المركز، بعضهم رمته الهروات والأرجل بعيدا إلى خارج المركز، وبعضهم وجد نفسه خارجا من المركز عبر نافذة صغيرة حيث تولت القوات المتواجدة هناك ضربهم في كل مكان ودون توقف، ومجموعة أخرى لوحقت بالضرب والشتم من بهو الاستقبال مرورا بالممر الطويل الذي يضم غرف التحقيق وانتهاءً بدورة المياه المركونة في آخر الممر، حيث احتشد بداخلها أكثر من ثلاثين مواطنا، تلاحقهم الهروات واللعنات والأرجل الباغية.

لم يخرجوا من مكانهم "الأمن" -وهم الملطخون بالدماء- وأصرروا على الوقوف خلف الباب مانعين اقتحام قوات آل خليفة، رافعين شعار "الموت في سبيل الكرامة شهادة"، ولم يرضخوا للضربات والتهديدات وأعلنوا أنهم لن يفتحوا الباب إلا بوجود الأستاذ الخواجة أو الأستاذ حسن مشيمع، وهكذا كان، حيث جاء الأستاذ مشيمع وخرج المواطنون من دورة المياه، في منظر صعق له الأستاذ مشيمع نفسه.

كانت المسألة عندها مسألة كرامة. لا شغل، ولا عطالة، ولا شيء آخر. أهينت كرامة المواطن داخل مركز الأمن، وتولى ضباط كبار الضرب والاعتداء على المواطنين بما فيهم ليلى دشتي، إضافة إلى الشتائم والكلمات النابية. نعم، كانت المسألة وقتها مسألة "كرامة"، أن تكون كريما أو لا تكون. إنه درس الخواجة الأكبر. واختار المواطنون "الكرامة". فاعتصموا في مكانهم، في الممر الذي لوحقوا فيه وإليه بالهروات والألسن اللاعنة. المكان الذي شهد جريمة قوات آل خليفة

لم أتوقع أن نظام آل خليفة بهذا الضعف، كنت أظن قبل يوم الأحد- أن هذا النظام يعاني فقط من أزمة الشرعية التي هدرها وقتما نقض العهد وشاء أن يكون من الغادرين، وكان ظني أنه -أعني النظام- ميال إلى البحث عن مخارج تستوفي له مسالك "ما" لاستعادة هذه الشرعية أو إعادة ترميمها، أما أن يكون مبتليا بالضعف إلى الحد الذي شاهده بأم عيني يوم الأحد 19 يونيو 2005.. فهذا أبعد ما يكون عن المخيلة، حتى هذا اليوم الأسود. إنه أسود في تاريخ آل خليفة. يوم آخر يتأكد لي أن مواطنيتي وإنسانييتي في نظر هذا النظام هل تحت الأقدام، وفي حكم التسلط والعبودية والإذلال، وأن التفكير في مواطنة حقيقية مع النظام الخليفي تكاد تكون مستحيلة.

جاءني الاتصال من زوجتي ليلى دشتي بخبر اعتقال المعتصمين، وأن قوات آل خليفة قامت بالاعتداء عليهم بشكل وحشي، ومصادرة "الكاميرا الديويتال" الخاصة بتغطيات بحرين أون لآين الإعلامية. هرعت إلى مركز قيادة أمن المنطقة الجنوبية، حيث توقيف المعتقلين وهم بحالات يرثى لها من الاعتداء الوحشي. كانت الدماء تغطي ملابس البعض، فيما لم تسلم بقية الملابس من أيدي جلاوزة آل خليفة المسعورين. كانوا موقوفين هنا هناك والجلاوزة يكيلونهم بالسباب والشتم والبصاق.

بيد أن منظر الأستاذ عبد الهادي الخواجة كان الأكثر إيلا. الناشط الحقوقي



المعروف دوليا، وصاحب القلب الكبير والرؤية الصافية جالس على إحدى الدرجات واضعا يديه على فمه. كان منظره وهو مكسور الثنايا بمثابة الشاهد الأكبر على إجرام هذه القبيلة المحشوة بميراث الغزاة.

كانوا يطلبون الكرامة، فضربوا وأهينوا ولم تسلم النساء من أيديهم السوداء. ثم طالبوا بمحاسبة المعتدين وتكبير الأيدي التي أطلقت "الأوباش" للاعتداء على المواطنين في داخل مركز الأمن. فكان الرد بليغا أيضا. قوات من الحرس الوطني تهجم دون رحمة، ومن غير تمييز لتقتض على

تقرير حول الاحد الاسود

التتمة من صفحة 6

والشامل في حوادث الاعتداءات مع تحديد الجهات المسؤولة والأشخاص المتورطين، وتحديد المدة الزمنية لإعلان النتائج على الملأ. الكشف عن الأدلة التي بحوزة أجهزة الأمن، والمتمثلة في الصور الفوتوغرافية وأفلام الفيديو، والتي توثق الحدث بشكل واضح كما جاء في شهادات المتضررين. اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وتعويض المتضررين معنوياً ومادياً.

إصلاح النيابة العامة وأجهزة القضاء لتكون أكثر نزاهة وحيادية، في التعامل مع مثل هذه الانتهاكات، وضمان حق المواطنين في التقاضي والإنصاف وخصوصاً في مقابل

أجهزة الدولة.

اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرار ما حدث، سواء فيما يتعلق بالتشريعات الوقائية والعقابية، أو فيما يتعلق بتدريب أجهزة الأمن التي تتعامل مع الاحتجاجات المدنية.

ضرورة تدعيم حرية هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية لتتمكن من اتخاذ مواقف أكثر إيجابية وحيادية سواء بالحضور والرقابة في التجمعات، والذي يساهم في تفادي وقوع مثل هذه الانتهاكات، وفي كشف الحقائق المتعلقة بها.

إطلاق حق المواطنين في التجمع السلمي وفقاً للمعايير الدولية، وإزالة القيود وتعديل القوانين المتعلقة بذلك.

ضرورة أن تتخذ الجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مواقف واضحة بشأن ما جرى من انتهاكات، وما يتعلق بها من مطالب لتوفير الضمانات الكافية لحقوق الإنسان في البحرين.

عدالة

يَسْتَمْنِي

وَيَدَّعِي أَنْ سَكُوتِي

مُعْلَنٌ عَنْ ضَعْفِهِ !

يَلْطَمُنِي

وَيَدَّعِي أَنْ فَمِي قَامَ بِلَطْمِ كَفِّهِ !

يَطْعُنِي

وَيَدَّعِي أَنْ دَمِي لَوَّثَ حَدَّ سَيْفِهِ !

فَأَخْرَجَ الْقَانُونَ مِنْ مِثْحَفِهِ

وَأَمْسَحَ الْغَبَارَ عَنِ جَبِينِهِ

أَطْلُبُ بَعْضَ عَطْفِهِ

لَكِنَّهُ يَهْرُبُ نَحْوَ قَاتِلِي

وَيَنْحَنِي فِي صَفِّهِ

يَقُولُ حَبْرِي وَدَمِي :

لَا تَنْدَهَشْ

مَنْ يَمْلِكُ " الْقَانُونَ " فِي أوطَانِنَا

هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ حَقَّ عَرْفِهِ !

احمد مطر ..

تتمة الافتتاحية صفحة (1)

بالامس ترددت الانباء عن تجنيس افراد من قبائل بني مرة الذين سحبت الحكومة القطرية جنسياتهم، وهو خبر غير مؤكد، ولكن يتأكد في الوقت القريب لان قضايا التجنيس تعتبر، في نظر النظام، مرتبطة باستراتيجية العائلة الخليفية التي يجب ان تنفذ سرا، لكي لا تفسد الخطة. فالهدف النهائي تغيير هوية البلاد سكانيا وثقافيا وسياسيا، لتصبح العائلة الخليفية بمنأى عن التهمة التي توجه اليها بوصفها أقلية تحكم أكثرية. لقد كان سقوط انظمة الاقلية في زيمبابوي وجنوب افريقيا والعراق، دافعا للعائلة الخليفية، بتوجيه من الخبراء البريطانيين بشكل خاص، للقيام بعمل استراتيجي كبير تستطيع به ان لا يكون نظامها رابع تلك الانظمة، فبدأت جريمة التجنيس السياسي لتغيير التركيبة السكانية بشكل جذري. ولكي تستطيع تنفيذ ذلك، كان لا بد ان تقوم بتهنئة الوضع السياسي من خلال طرح شعارات جديدة، واستعمال لغة الديمقراطية والحرية، وتجميد نقاط التماس مع المواطنين، والسماح بشيء من حرية التعبير من اجل تفهيم الاحتقان، وتحديد من تستطيع من العناصر المعارضة الفاعلة، وتخفيف القبضة الامنية ولو بشكل مؤقت. وكان ميثاق الشيخ حمد وما صاحبه من وعود جذابة ومضللة، وما اعقبه من ممارسات تبدو انفتاحية وتقدمية، كان كل ذلك ضمن خطة التخدير التي توفر المناخ الملائم لانجاح الاستراتيجية البعيدة المدى، وفق المشورات التي حصلت العائلة الخليفية عليها من حلفائها في لندن وواشنطن. وقد نجحت الخطة حتى الآن في قطع خطوات تمثلت بتجنيس عشرات الآلاف من الاجانب من خمس مناطق رئيسية: الصحراء السورية، الاردن، السعودية، اليمن، منطقة بلوشستان في باكستان، وهي المناطق المعروفة بالاتجاهات السلفية والتكفيرية. لم يكن الخيار عبثيا او عشوائيا، بل ضمن خطة التغيير السكاني بشكل جذري.

امام هذا الواقع، ما يزال البعض يحصر قضية الخلاف بين شعب البحرين والعائلة الخليفية بموضوع المشاركة والمقاطعة في انتخابات مجالس الشيخ حمد، وهو أمر يطرح بين الحين والآخر اما بسبب سذاجة البعض او بابحاء من دوائر التوجيه التابعة لوزارة الداخلية وجهاز الامن. وحقيقة الامر ان الازمة اليوم تفوق كثيرا ما كانت عليه عندما استلم الشيخ حمد الحكم من والده. فهي لم تعد مسألة حقوق، بل تحولت الى أزمة وجود. شعب البحرين اليوم لا يعاني من سلب حقوقه، كما كان الحال عليه في الحقبة السوداء بسبب "تعليق العمل ببعض مواد الدستور"، بل أصبحت هوية البلاد المرتبطة بوجود شعب البحرين،

تاريخا، وثقافة، ودينا، وانتماء، هي العنوان الابرز للازمة، وهو ما لا يدركه الكثيرون بسبب تسطيح الطرح السياسي. فالشيخ حمد لا يؤمن بالحلول الترقية، بل يعالج الامور من جذورها، فهو لا يعترف ب "تعليق بعض مواد الدستور" بل يلغي الدستور كاملا ويستبدله بدستوره الجديد، وهو لا يقر مبدأ اعتقال المعارضين ورموزهم، بل يسعى لشراء من يستطيع منهم وتخدير بعض آخر والتشويش على الاغلبية منهم. وهو لا يقبل مبدأ "بحرنة الوظائف" كما كان في عهد عمه، بل بمبدأ "بحرنة الاجانب". وهكذا أصبحت المشكلة اليوم، اوسع كثيرا وأخطر مما كانت عليه في الحقبة السوداء. هذه حقائق تؤكد التطورات اليومية، وتندرج بتغيير هوية البحرين بشكل جذري للمرة الاولى منذ ان دخلت الاسلام قبل خمسة عشر قرنا. هذه هي الحقيقة التي يجب ان يعيها الرموز الدينية والسياسية بوضوح، وبلا لبس او تشوش. انه التحدي الذي يواجه من يمتلك ضميرا حيا ورغبة حقيقية في الإصلاح ورفع الحيف والجور عن ابناء البحرين. وهي قضية تهم جميع ابناء البحرين على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية لانها، في حال اكتمال الاستراتيجية الخليفية، ستجعل العائلة الخليفية، راسخة الاقدام، وستجعل من الصعب التأثير على سياساتها، وستحول البحرين الى بلد مركب من نسيج اجتماعي مصطنع ومستورد. ومن الخطأ الكبير الاستماع الى ما يرددته النظام وابواقه الاعلامية وعناصره المدسوسة في المواقع الالكترونية، بان القضية بين الطرفين تنحصر في المشاركة او المقاطعة. ان القضية باختصار أصبحت قضية وجود بالدرجة الاولى وحقوق بالدرجة الثانية. ولذا نهيب بعلماء الدين المحترمين، والناشطين السياسيين والحقوقيين، اعادة النظر بشكل جوهري في الموقف، وعلان حركة شعبية واسعة مناهضة للبرنامج التخريبي الذي بدأه الشيخ حمد، قبل فوات الاوان. وما لم يحدث ذلك، فستضيع الفرصة، وسيكون أتس الايام تلك التي نعشنا بعد.